بيان وفد المملكة العربية السعودية في الاجتماع السابع والثمانين للمجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية

يلقيه:

سعادة السفير عبدالعزيز بن عبدالله أبوحيمد

سفير المملكة العربية السعودية لدى هولندا والمندوب الدائم لدى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية

١٣-١٦ مارس ٢٠١٨

السيد الرئيس

سعادة المدير العام

أصحاب السعادة

السيدات والسادة الحضور

يسرني في البداية أن أتقدم لكم، السيد الرئيس، سعادة السفير/ شيخ محمد بلال بالشكر الجزيل على جهودكم المتميزة، وإننا على يقين بأن خبرتكم وحكمتكم ستسهمان في إنجاح أعمال المجلس في دورته الحالية، والشكر أيضاً موصول لسعادة مدير عام المنظمة، السفير/ أحمد أوزمجو، ومساعديه، وموظفي الأمانة الفنية على جهودهم الكبيرة. كما أرحب بالبيان الذي أدلت به السفيرة/ هيفاء عيصامي مداح، الممثل الدائم لجمهورية فنزويلا البلولفارية، نيابة عن مجموعة دول عدم الانحياز والصين الأعضاء في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية.

السيد الرئيس

تولي المملكة العربية السعودية أهمية بالغة بتنفيذ التزاماتها بموجب اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية إيماناً منها بأهداف الاتفاقية، وانطلاقاً من سياستها الثابتة والهادفة إلى تعزيز التعاون لحظر أسلحة التدمير الشاملة ومنع انتشارها. كما تولي المملكة اهتماماً بالغاً بضرورة السعي لعالمية الاتفاقية لدورها في تعزيز السلم والأمن الدوليين، وفي هذا الصدد يحث وفد بلادي جميع الدول غير الأطراف بسرعة الانضمام للاتفاقية.

وإذ يدرك وفد بلادي أهمية برامج التعليم والتوعية في تحقيق الأهداف الأساسية للاتفاقية، ليشيد بالعمل الذي يقوم به المجلس الاستشاري للتثقيف والتواصل الخارجي.

السيد الرئيس

إن استخدام الأسلحة الكيميائية وتحت أي ظرفٍ كان هو أمر لا يمكن التسامح معه وهو أمر مستهجن ومستنكر ومدان بأشد العبارات.

وفي هذا الشأن يشعر وفد بلادي بالقلق الشديد حول ما ورد في التقارير الدولية خلال الأسابيع القليلة الماضية عن معلومات تشير إلى استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا، وهو للأسف أمر بات يتكرر في الآونة الأخيرة بعد أن ألقت السياسة بظلالها على الوضع في سوريا وأدت للأسف إلى تعطيل قرارات المجلس إضافة إلى تعطيل عمل آلية التحقيق المشتركة بين المنظمة والأمم المتحدة، والتي خلصت في تقريها السابع، وبشكل لا لبس فيه، إلى أن النظام السوري وداعش إستخدما الأسلحة الكيميائية. هذه التجاذبات السياسية بعثت برسائل خاطئة للنظام السوري بتساهل المجتمع الدولي حيال استخدامه لهذه الأسلحة.

وإذ يدين وفد بلادي استخدام هذه الأسلحة الفتاكة في سوريا، فإنه يدعو كافة الأطراف المعنية للوقف الفوري والتام لاستخدامها، ومحاسبة جميع الأفراد والجهات المتورطة في هذه الهجمات. ونود هنا أن نؤكد استمرار دعم المملكة لعمل فريق تقصي الحقائق على الرغم من العوائق التي يوجهها والذي يؤكد الطريقة المحترفة التي تدابر بها المنظمة، كما نتطلع لتقارير الفريق بهذا الخصوص.

السيد الرئيس

إن عدم اكتمال الإعلانات الأولية للنظام السوري يشكل مصدر قلق كبير لنا جميعاً، وأنه لمن المؤسف، وبعد مرور أكثر من أربع سنوات من انضمام سوريا للاتفاقية، لا يزال إعلانها الأولي غير مكتمل ولأسباب تعود بالدرجة الأولى إلى عدم تعاون النظام السوري بالشكل المطلوب مع الأمانة الفنية وعدم تزويدها

بإجابات علمية واضحة أو الإعلان عن بعض الأقسام ذات العلاقة، وبهذا الصدد فإن وفد بلادي يدعو النظام السوري إلى التعاون، وبشكل كامل، مع فريق تقييم الإعلان (DAT)، والأمانة الفنية والإعلان عن كافة المواد والمواقع المتعلقة ببرنامجه الكيميائي.

السيد الرئيس

ان وفد بلادي يرحب بإتمام كل من دولة ليبيا الشقيقة، وروسيا الاتحادية تدمير مخزونهما من الأسلحة الكيميائية وسلائفها ويد ذلك على حرصهما على الوفاء بالتزامهما بموجب الاتفاقية كما نشكر الدول الداعمة التي أسهمت في تحقيق هذه الخطوة الهامة لإزالة خطر الأسلحة الكيميائية. كما لا يفوتني بأن أهنئ العراق الشقيق على تدمير كامل مخزونه المعلن عنه من مخلفات الأسلحة الكيمائية.

السيد الرئيس

أكدت الاتفاقية على التنمية الاقتصادية والتقنية والتعاون الدولي في ميدان الأنشطة الكيميائية في الأغراض غير المحظورة بموجبها، ومع التقدير لما بُذل في الماضي، إلا أننا نرى الحاجة الملحة لبذل المزيد من الجهود لتحقيق متطلبات المادة الحادية عشرة من الاتفاقية، وخاصة فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا والمعدات والخبرات المرتبطة بالصناعات الكيميائية غير المحظورة بموجب الاتفاقية إلى الدول النامية، وإزالة الحواجز التي تضعها العديد من الدول في هذا الجانب، الأمر الذي سيُسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية الدولية، ويعود بالنفع على جميع الأطراف.

كما يدعو وفد بلادي إلى زيادة الاهتمام بتفعيل المادة العاشرة من الاتفاقية، خاصة بعد تنامي خطر استخدام الجماعات الإرهابية للأسلحة الكيميائية، وتقديم المساعدة والحماية من الأسلحة الكيميائية من قبل المنظمة والدول التي لديها القدرة لبقية الدول الأطراف في الاتفاقية.

شاكراً ومقدراً حسن إصغائكم